



بلاغ

مواصلة لنهج التواصل المؤسساتي الذي تعتمده المديرية العامة للأمن الوطني خلال نهاية كل سنة، تدعيماً منها لشرطة القرب، وتعزيزاً لانفتاح المؤسسة الأمنية على محيطها الخارجي، وتوطيداً لمرتكزات الحكامة الأمنية والإنتاج المشترك للأمن، تستعرض مصالح الأمن الوطني حصيلتها السنوية برسم عام 2023، في مختلف المجالات والبيئات التي تتقاطع مع انتظارات المواطنين والمواطنيين من المرفق العام الشرطي، خصوصاً في مجال تحديث الخدمات والبنى التحتية، والجهود المبذولة لتدعيم الشعور بالأمن ومكافحة الجريمة، وآليات التدبير الرشيد للمسار المهني لموظف (ة) الشرطة بما يضمن تمكينه من مناخ وظيفي مندمج يسمح له بالنهوض الأمثل بواجباته في خدمة قضايا الأمن، علاوة على استعراض المشاريع المسطرة في مجال الأمن العام برسم السنة الموالية.

وترسيخاً لهذا المسار التواصل، تستعرض المديرية العامة للأمن الوطني الخطوط العريضة لحصيلة سنة 2023 وفق المحاور الرئيسية التالية:

بنيات شرطية جديدة لتنويع العرض الأمني

13 بنية أمنية جديدة، من بينها:

الدائرة 24 للشرطة بولاية أمن مراكش	دائرة الشرطة الرياض بمدينة الرباط	المنطقة الأمنية الخامسة بولاية أمن الرباط
المجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام بمدينة سطات	إحداث فرقتين للشرطة السينوتقنية بمدينة القنيطرة والعرائش	إحداث الوحدة المتنقلة لشرطة النجدة بولاية أمن القنيطرة

لتدعيم البنيات الجهوية المخصصة لشرطة القرب، وضمان المواكبة الخدماتية للتوسع العمراني بالأقطاب الحضرية الجديدة، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية 13 بنية أمنية جديدة، تمثلت في تدعيم البنيات الشرطية بولاية أمن الرباط، من خلال إحداث المنطقة الأمنية الخامسة ودائرة الشرطة الرياض التابعة لها، فضلاً عن إحداث الدائرة 24 للشرطة بولاية أمن مراكش، ليرتفع بذلك عدد دوائر الشرطة على الصعيد الوطني إلى 454 دائرة، تغطي مجموع المناطق الحضرية التابعة للنفوذ الترابي لمصالح الأمن الوطني.



بداية العمل بالوحدة المتنقلة لشرطة النجدة بالقنيطرة

كما واصلت المديرية العامة للأمن الوطني تعميم وحدات شرطة النجدة التي تعمل تحت إشراف قاعات القيادة والتنسيق، حيث شرعت هذه السنة في العمل بالوحدة المتنقلة لشرطة النجدة بولاية أمن القنيطرة، وهي عبارة عن فرقة تعمل بنظام الديمومة المتواصل، وتتكون من مجموعة من الفرق المتنقلة لعناصر الدراجيين وسيارات النجدة، ذات القدرة الميدانية على الاستجابة لنداءات النجدة الصادرة عن المواطنين في أقصى سرعة ممكنة، وخلال مدد زمنية محددة، تتم مراقبتها وتتبعها بشكل دائم من قبل المصالح المختصة على المستويين المركزي والجهوي.



وقد توصلت مختلف قاعات القيادة والتنسيق على المستوى الوطني، خلال هذه السنة، بما مجموعه 19 مليون و722 ألف و41 اتصال نجدة عبر الخط الهاتفي 19، استدعت القيام بـ 867.042 تدخلًا أمنياً بالشارع العام، في حين باشرت الوحدات المتنقلة لشرطة النجدة 448.256 تدخلًا ميدانياً، بينما تنوعت باقي الاتصالات الهاتفية بين طلب استفسارات من قبل المواطنين، فضلاً عن بعض الاتصالات السلبية.

وفي نفس السياق، نشرت فرق الهيئة الحضريّة التابعة للزي الرسمي ما مجموعه 494 دورية محمولة وراجلة بالشارع العام، والتي باشرت 529.164 تدخلًا ميدانياً بتنوع بين توقيف الأشخاص المتورطين في قضايا إجرامية، وزجر مخالفات قانون السير والجولان، وباقي مهام المحافظة على النظام.

أيضاً، أعطت المديرية العامة للأمن الوطني إشارة الانطلاقة للعمل بالفضاءات النموذجية لاستقبال المواطنين، وذلك في إطار شراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، وهي الفضاءات التي تم إعدادها في مرحلة أولى على مستوى مركز تسجيل المعطيات التعريفية بالمنطقة الإقليمية للأمن بتمارة، وقسم الأجنبي التابع للمصلحة الولائية للاستعلامات العامة بولاية أمن الدار البيضاء، ومقر الدائرة الخامسة للشرطة بمنطقة أمن المهديّة بالقنيطرة، في انتظار تعميم هذه التجربة على المستوى الوطني في الأمد المنظور.



فضاء نموذجي لاستقبال المواطنين على مستوى مركز تسجيل المعطيات التعريفية بالمنطقة الإقليمية للأمن بتمارة

وتتميز الفضاءات الجديدة لاستقبال المواطنين والأجانب بتجهيزات تجمع بين جمالية الهندسة الداخلية وبين توفير ظروف نموذجية لاستقبال المرتفقين وتوجيههم من قبل موظفات وموظفي شرطة مؤهلين لهذا الغرض، فضلا عن توفرها على فضاءات عمل داخلية مزودة بمنظومة معلوماتية متكاملة، تتكون من حواسيب مرتبطة بأنظمة معلوماتية متخصصة وموصلة بأجهزة مسح ضوئي وأجهزة قراءة رقمية للبطاقات والمعطيات التعريفية، تهدف إلى الرقي بالخدمات الشرطية من خلال تسريع مدة استقبال كل مرتفق وخدمته في أقصر وقت ممكن.

كما عرفت سنة 2023 كذلك مواصلة تدعيم الوحدات الترابية بفرق جديدة من بينها إحداث فرقتين للشرطة السيوتقنية (الكلاب المدربة للشرطة) بكل من ولاية أمن القنيطرة والمنطقة الإقليمية للأمن بمدينة العرائش، وإحداث المجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام بمدينة سطات، بالإضافة إلى ثلاث مصالح لمعاينة حوادث السير بكل من المنطقة الإقليمية لأمن ابن جريبر ومنطقة أمن طنجة بني مكادة والمفوضية الجهوية للأمن بأيت ملول، فضلا عن تدعيم مصالح إنجاز الوثائق التعريفية من خلال افتتاح مركز جديد لتسجيل المعطيات التعريفية بمنطقة الدريوش.

ودائما في مجال الحكامة الأمنية وعصرنة المرفق العام الشرطي، تتواصل أشغال تشييد المقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني على مساحة 20 هكتارا بحي الرياض بالرباط، كمجمع إداري مندمج يضم جميع المصالح المركزية للأمن في مكان واحد، حيث وصلت الأشغال في مختلف مرافقه الأساسية إلى تحقيق نسب إنجاز وصلت إلى 90%، وذلك بشكل يتوافق مع مخططات وبرامج العمل الموضوعة للانتهاء منه خلال المدة الزمنية المحددة في الأساس.

كما عرفت سنة 2023 إطلاق مشاريع بناء 07 مقرات أمنية جديدة، من بينها مقر المنطقة الإقليمية للأمن بمدينة الفقيه بن صالح ومقرات دائرة للشرطة ومصلحة لحوادث السير ومصلحة لصحة بولاية أمن طنجة، فضلا عن ثلاث دوائر للشرطة بكل من مدينة الدار البيضاء، خنيفرة والمحمدية، يضاف إليها عملية إعادة تجهيز وإصلاح مقرات ثلاث دوائر للشرطة بولاية أمن الدار البيضاء وثلاث مناطق أمنية بولاية أمن فاس ومقر كل من مفوضية الشرطة ببوزنيقة والفرقة المتنقلة للمحافظة على النظام بولاية أمن فاس ودائرة للشرطة بمدينة بنسليمان.

الهوية البصرية الجديدة لتمييز أسطول المركبات الأمنية



549

عربة ومركبة للتدخل
جوّرت بالهوية البصرية الجديدة

2132

اقتناء وتوزيع مركبة جديدة على مختلف
المصالح الأمنية

وتميزت السنة الجارية بإطلاق المديرية العامة للأمن الوطني لعملية التعميم الشامل للهوية البصرية الجديدة لتمييز أسطول المركبات الأمنية عن باقي العربات والسيارات الأخرى، بحيث تم تجهيز 549 عربة ومركبة للتدخل بهذه الهوية البصرية، كما عرفت نفس السنة مواصلة عملية تحديث أسطول مركبات الأمن الوطني من خلال اقتناء وتوزيع 2132 مركبة جديدة على مختلف المصالح الجهوية والمركزية للأمن الوطني، والمكونة من عربات مجهزة تستجيب للحاجيات المهنية لمختلف الوحدات والفرق الشرطية على الصعيد الوطني.

منظومة العمل المعلوماتي... فضاءات رقمية متكاملة في خدمة المواطنين وموظفي الشرطة

1 وثائق الهوية الإلكترونية... بوابة الانتقال الرقمي:

واصلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 تطوير البنية التحتية الرقمية للخدمات ذات الطبيعة الإدارية المقدمة للمواطنين والمقيمين الأجانب على التراب الوطني، وفي مقدمتها الوثائق التعريفية وسندات الإقامة والشواهد الإدارية، كما تم كذلك تدعيم مسار الانفتاح على مختلف الفاعلين الخدمائين العموميين والخواص، من خلال عقد مجموعة من الشراكات والاتفاقات التي تهدف إلى تعميم العمل بمنظومة «الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية» المرتبطة بمنصة «الهوية الرقمية» التي طورتها المديرية العامة للأمن الوطني.



Application:
Mon identité numérique - هويتي الرقمية
Disponible sur:  

وتعد «منظومة الطرف الثالث الموثوق به للتحقق من الهوية»، بمثابة آلية معلوماتية تتيح للمواطنين والولوج الآمن لمختلف الخدمات التي تقدمها القطاعات العامة والخاصة، بشكل يصون معطياتهم ذات الطابع الشخصي، وتسمح لمن يحمل منهم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بالتعريف بنفسه والتحقق من هويته واستعمالها في مختلف المعاملات الإدارية والمصرفية بشكل آني وآلي ومؤمن لدى مزودي الخدمات، سواء بشكل حضوري باستعمال الحامل المادي للبطاقة المزود بشريحة إلكترونية تتضمن المعطيات التعريفية، أو عن بعد باستخدام منظومة «الهوية الرقمية».

وتدعيما لهذه المنظومة التي طورتها مصالح الأمن الوطني ووضعها رهن إشارة المواطنين والمؤسسات المصرفية والخدمات الوطنية، أطلقت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة التطبيق المعلوماتي المسمى «هويتي الرقمية»، الذي يمكن تحميله على أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة الأكثر استعمالا على الصعيد الوطني، ويسمح للعموم بإنشاء ومتابعة واستغلال هويتهم ضمن الفضاء الرقمي بشكل آمن وشخصي، انطلاقا من المعطيات المضمنة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، كما تم تعزيز هذا التطبيق بإطلاق البوابة الرقمية التفاعلية «www.identitenumérique.ma» على شبكة الأنترنت، والتي تمكن بدورها المواطنين من الاستفادة من حزمة خدمات الهوية الرقمية بشكل سهل ودون الحاجة إلى تحميل التطبيق المعلوماتي على الهواتف النقالة.

كما تميزت السنة الجارية أيضا بتعزيز المسار التشاركي في تبسيط الخدمات العمومية، من خلال تقاسم المديرية العامة للأمن الوطني للخبرات التي راكمتها في مجال تدبير المعطيات التعريفية واستغلالها ضمن الفضاء الرقمي مع عدد من القطاعات الحكومية والخاصة، حيث تم توقيع اتفاقيات جديدة مع كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية،

والجامعة المغربية للتأمين، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، تهدف جميعها إلى استغلال منظومة الطرف الثالث الموثوق فيه للتحقق من الهوية الرقمية في الخدمات العمومية والخاصة المقدمة للمواطنين والمواطنات، فضلا عن توقيع بروتوكول اتفاق مع المجلس الأعلى للحسابات تيسيرا لعمل المحاكم المالية ومجموعة من بروتوكولات للتعاون مع العديد من الشركات الخاصة ومزودي الخدمات على الصعيد الوطني، تهدف بدورها إلى الاستفادة من هذه الخدمة الرقمية المستجدة.



وفي سياق متصل، تميزت سنة 2023 بمواصلة تنفيذ مخطط العمل القاضي بتقريب وتعميم الاستفادة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية على عموم المواطنين والمواطنات، حيث تم استغلال 32 وحدة متنقلة جديدة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وهي عبارة عن مركبات نفعية مزودة كل واحدة منها بمنصتين لتسجيل المعطيات التعريفية للمواطنين، تم استغلالها في تنظيم حملات للقرب لإنجاز هذه الوثيقة التعريفية لفائدة ساكنة المناطق البعيدة جغرافيا والجماعات القروية الجبلية على طول التراب الوطني، وقد بلغ مجموع المستفيدين من هذه الخدمة المتنقلة 128.451 مستفيدا ومستفيدة.

البطاق الوطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد المنجزة



كما سجلت السنة الجارية كذلك مواصلة الاستجابة السريعة والآنية لطلبات المواطنين للحصول على الوثائق التعريفية الإلكترونية وشواهد الإقامة بالنسبة للأجانب، حيث تم إنجاز ما مجموعه 4.269.781 بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد، من بينها 3.077.398 بطاقة تم إنتاجها بمركز الإصدار بمدينة الرباط، و 1.192.383 بطاقة وطنية أخرى تم إصدارها بمركز الإصدار الإضافي الذي تم إحداثه بمدينة مراكش في إطار سياسة القرب من المواطنين، كما تم أيضا إصدار ما مجموعه 348.070 بطاقة وطنية للتعريف الإلكترونية لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، من بينها

45.739 بطاقة للتعريف تم منحها لفائدة أطفال قاصرين، كما تم إصدار 1.552.306 بطاقة للسوابق، و 43.807 سند إقامة للأجانب، و 20.031 تأشيرة ولوج للتراب الوطني و 2246 رخصة إقامة استثنائية من الجيل الجديد لسندات الإقامة.

2 الفضاء الخدماتي الرقمي... الجيل الجديد من الخدمات



واصلت الفرق التقنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 تنزيل ورش رقمنة المرفق العام الشرطي، بما ينعكس إيجابا على الأداء الأمني، حيث قامت بالشروع في تعميم شبكة الاتصالات اللاسلكية الموحدة الخاصة بمصالح الأمن الوطني، وهي عبارة عن شبكة عالية التأمين من الألياف البصرية التي تربط بين 57 مدينة على الصعيد الوطني، وتمكن من تأمين الاتصالات اللاسلكية إلى جانب توفيرها لخدمات نقل البيانات بسرعات عالية تراعي حاجيات تدبير المرفق الشرطي. وقد وصلت الأشغال بهذه الشبكة حاليا مستوى متقدما سمح بتغطية 19 مركزا على المستوى الوطني.



كما ساهمت المصالح التقنية للأمن الوطني في تطوير عدة تطبيقات وحلول معلوماتية لتمكين موظفي الشرطة من النهوض الأمثل بمهامهم، إذ تم استكمال عملية تعميم النظام المعلوماتي لتدبير دوائر الشرطة «GESTARR» على مجمل دوائر الشرطة على الصعيد الوطني، كما جرى بشكل فعلي إدماج مجموعة من الخدمات الإضافية به، خصوصا ربطه بالنظام المعلوماتي الجديد الخاص بتدبير قضايا الجنايات والجنح التي تعالجها دوائر الشرطة وإعداد وتحليل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بها، وهو النظام الذي يجري حاليا العمل به بشكل تجريبي في 350 مركز عمل للشرطة بولايات أمن القنيطرة وطنجة ومكناس ومراكش وسطات والأمن الإقليمي بمدينة أسفي.

وضمننا للنجاعة في التدخلات الأمنية بالشارع العام، وتقوية آليات الرقابة على عمل الدوريات الشرطية، يجري حاليا تعميم نظام للتتبع الجغرافي لدوريات الشرطة بالشارع العام باستعمال نظام التموقع العالمي «GPS»، حيث جرى تزويد مركبات ودراجات الشرطة النارية ب 800 وحدة لتحديد المواقع مرتبطة آليا بالنظام المعلوماتي الخاص بتوجيه التدخلات الأمنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرفع من سرعة وفورية الاستجابة لنداءات المواطنين، وذلك في أفق التعميم الشامل والتدريج لهذه الآلية في القريب العاجل.

التتبع الجغرافي لدوريات الشرطة بالشارع العام باستعمال نظام التموقع «GPS»



CARTOGRAPHIE



GÉOLOCALISATION



وفي إطار مخطط استراتيجي لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي، شرعت المديرية العامة للأمن الوطني في العمل بمنظومة تكنولوجية جديدة، تروم استغلال شبكات كاميرات المراقبة الحضرية والكاميرات المحمولة الخاصة بالأمن الوطني في القراءة الآلية للوحات ترقيم السيارات بالمحاور الطرقية الحضرية، وهي العملية التي يتم حاليا العمل بها بشكل تجريبي بولاية أمن الدار البيضاء وأكادير، ومكنت خلال السنة الجارية من رصد 228 سيارة ومركبة تشكل موضوع بلاغات بالسرقة، فضلا عن رصد 585 مركبة، يشكل أصحابها موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني للاشتباه في تورطهم في ارتكاب أفعال إجرامية.

كما تعمل حاليا الفرق التقنية للأمن الوطني على إعداد برمجيات تقنية جديدة، تستعمل تكنولوجيا الذكاء الصناعي في التعرف على الأشخاص وتحديد هويات المبحوث عنهم، وهي التقنية التي جرى العمل بها بشكل تجريبي وأظهرت قدرة كبيرة على رصد وتحديد الخطر الصادر عن الأشخاص الذين يشكلون تهديدا جديا على أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.

ودائما في مجال تسخير التكنولوجيات الحديثة للتواصل لخدمة المواطنين، شرعت مصالح الأمن الوطني في استغلال منصة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في نشر وتعميم البلاغات الخاصة بالبحث عن الأطفال المختفين الذين يشكلون موضوع أبحاث لفائدة العائلة، من خلال تطوير المنظومة المعلوماتية «طفلي مختفي» المرتبطة بدوائر الشرطة على الصعيد الوطني، وهي المنظومة التي مكنت خلال السنة الجارية من نشر ما مجموعه 222 تعميما على الصعيد الوطني وتسريع الأبحاث بشأن الأطفال المصرح باختفائهم.



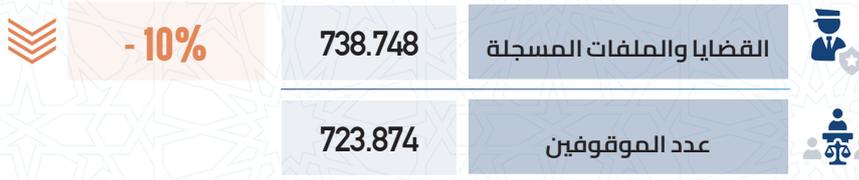
مكافحة الجريمة وتدعيم الشعور بالأمن

تميزت سنة 2023 بتوطيد التكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة العاملين في مجال الشرطة القضائية وأماكن الوضع تحت الحراسة النظرية، وتدعيم آليات وبنيات التكفل بالنساء ضحايا العنف، كما تم إيلاء أهمية قصوى لحماية الأطفال القاصرين. وانخرطت المديرية العامة للأمن الوطني كذلك في ورش التكوين الممنهج لموظفي العدالة الجنائية، بالتعاون والتنسيق مع رئاسة النيابة العامة وقيادة الدرك الملكي، مما مكن من تأهيل العاملين في مختلف مصالح الشرطة القضائية على الصعيد الوطني، وتمكينهم من الإلمام بتقنيات البحث الحديثة، والاطلاع على الممارسات الفضلى في مجال التحقيق الجنائي. وقد انعكست هذه الجهود الأمنية، والشراكات المؤسسية، على حصيلة عمليات مكافحة الجريمة، وتدعيم الإحساس بالأمن.

1 مكافحة الجريمة.. تراجع مؤشرات الإجرام وتزايد معدلات الزجر.

واصلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية تنفيذ بنود الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الجريمة برسم الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026، والتي راهنت فيها على تقوية بنيات مكافحة الجريمة، وتطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية، وتعزيز الاستخدام الممنهج لآليات الاستعلام الجنائي والدعم التقني في مختلف الأبحاث الجنائية، وترسيخ البعد الحقوقي في الوظيفة الشرطية، خصوصا في إجراءات الحراسة النظرية وتدابير المراقبة في أماكن الإيداع، فضلا عن تعزيز التنسيق والتعاون مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في مختلف القضايا بالغة التعقيد.

وقد حققت هذه المقاربة المندمجة نتائج مهمة، تمثلت في تسجيل انخفاض ملحوظ في المظهر العام للجريمة (عدد القضايا والملفات المسجلة) بناقص 10 بالمائة، والتي بلغ عددها هذه السنة 738 ألف و748 قضية، أسفرت عن ضبط وتقديم 723 ألف و874 شخصا أمام مختلف النيابة العامة، كما عرفت مؤشرات الإجرام العنيف بدورها تراجعا في مختلف الجرائم الخطيرة، إذ انخفضت جرائم القتل والضرب والجرح المفضي للموت بنسبة 25 بالمائة، والاعتداءات الجنسية بناقص 4 بالمائة، كما تراجعت سرقة السيارات بحوالي 19 بالمائة، والسرققات الموصوفة بتسعة بالمائة، والسرققات بالعنف بستة بالمائة.



مكافحة
الجريمة وتدعيم
الشعور بالأمن



نسبة استجلاء
حقيقة الجرائم
المرتكبة

95%

تسجيل انخفاض ملحوظ في المظهر العام للجريمة

السرققات
بالعنف

-6%

السرققات
الموصوفة

-9%

سرقة
السيارات

-19%

الاعتداءات
الجنسية

-4%

جرائم القتل
والضرب
والجرح
المفضي
للموت

-25%

وفي مقابل انخفاض مؤشرات الجريمة، شهدت سنة 2023 استمرار معدل الزجر، وهو نسبة استجلاء حقيقة الجرائم المرتكبة، في تسجيل مستويات قياسية للسنة السابعة على التوالي، إذ ناهز 95 بالمائة في إجمالي القضايا المسجلة، وحوالي 92 بالمائة في الجرائم العنيفة، وهي معدلات نوعية وقياسية ساهم فيها بشكل أساسي تطوير آليات البحث الجنائي، وتكريس الدور المحوري للشرطة العلمية والتقنية في الأبحاث المنجزة، فضلا عن التبليغ الفوري للضحايا والشهود عن الجرائم المرتكبة، وكذا التعاطي الجدي مع الوشائيات الافتراضية والمحتويات المنشورة على وسائل التواصل الحديثة، وهو ما ساهم بشكل كبير في التقليل من مؤشرات «جرائم الظل أو الجرائم غير المبلغ عنها» ويمكن بالمقابل من زجر المتورطين في ارتكابها.



أما بخصوص قضايا المخدرات، فقد شهدت سنة 2023 تعزيز التعاون البيني بين مصالح الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني في الشق المتعلق بالاستخبار الجنائي، كما تم تشديد المراقبة الحدودية وتمتين إجراءات التنسيق الميداني مع مصالح الجمارك في المعابر الحدودية، وهو ما مكن من تسجيل ومعالجة 99 ألف و513 قضية، وتوقيف 130 ألف و212 شخصا، من بينهم 305 أجنبيا، بينما بلغت المحجوزات المضبوطة من مخدر الحشيش 81 طنا و175 كيلوغراما، مسجلة تراجع قدره 17 بالمائة، ووطن واحد و922 كيلوغراما و641 غراما من مخدر الكوكايين، وستة كيلوغرامات و880 غراما من الهيروين. في حين بلغت شحنات المؤثرات العقلية المحجوزة (الإكستازي والأقراص الطبية المخدرة) مليون و223 ألف و774 قرص مهلوس.

توقيف 130.212 شخصا من بينهم 305 أجنبيا

99.513 قضية

-17%

81 طنا 175 كلغ



الحشيش



01 طنا 922 كلغ و 641 غراما



الكوكايين

 الاتجار غير
المشروع في
المخدرات
والمؤثرات
العقلية

مليون و 223 ألف و 774 قرصا



المؤثرات العقلية

06 كلغ و 880 غراما



الهيروين

 حجز 05 كلغ و 175
غراما

 تحفيف منابع ترويج
هذه المخدرات
التركيبية

 عمليات مشتركة بين القوة
الخاصة التابعة للمديرية العامة
لمراقبة التراب الوطني، وفرق
التدخلات التابعة للمديرية
العامة للأمن الوطني


البوفا



توقيف 575 شخصا

وفي قضايا المخدرات دائما، عرفت السنة الجارية تنفيذ مخطط عمل موجه لمكافحة تصنيع وترويج المخدر الكيميائي المعروف بـ «البوفا»، وهو المخطط الذي شاركت في تنفيذه عناصر القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وفرقة الأبحاث والتدخلات التابعة للفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وجميع المصالح اللامركزية للأمن الوطني، مما مكن من تجفيف منابع ترويج هذه المخدرات التركيبية وتوقيف 575 شخصا ضالعا في ترويجها، فضلا عن حجز 05 كيلوغرامات و175 غراما من هذه المادة المخدرة.

أما بخصوص الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة وجرائم الابتزاز المعلوماتية فقد سجلت زيادة قدرها 6 بالمائة، بعدد قضايا ناهز 5969 قضية، في حين بلغ عدد المحتويات ذات الطبيعة الابتزازية المرصودة 4070 محتوى إجرامي، وعدد الانتدابات الدولية الموجهة في هذه القضايا 842 انتداباً، مقارنة مع 752 خلال السنة المنصرمة، بينما بلغ عدد الموقوفين والمحالين على العدالة في هذا النوع من الجرائم 874 شخصا.



أما قضايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية، فقد تم تسجيل 508 قضية، بنسبة ارتفاع ناهزت 18 بالمائة، وأسفرت عن توقيف 182 متورطا في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، التي استهدفت 515 ضحية من بينهم 109 أجنبية.



مكافحة شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية

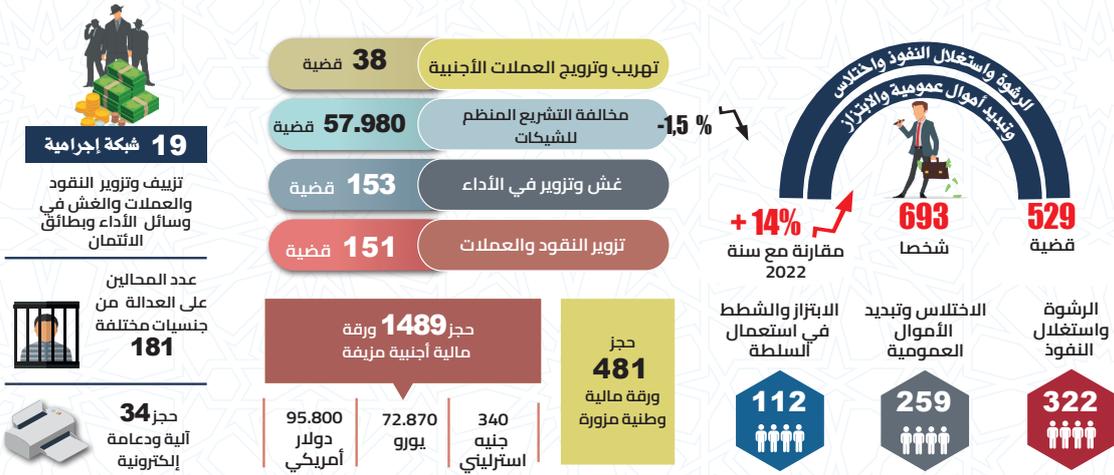


وبخصوص قضايا الهجرة غير الشرعية، فقد تكلفت جهود مصالح الأمن الوطني بإجهاض محاولة هجرة 28 ألف و863 مرشحا للهجرة غير النظامية، من بينهم 18 ألف و820 شخصا من جنسيات أجنبية مختلفة، كما تم تفكيك 121 شبكة إجرامية وتوقيف 594 منظما ووسيطا للهجرة. وقد بلغت وثائق السفر وسندات الهوية المزورة المحجوزة في إطار هذا النوع من القضايا 707 وثيقة، فضلا عن حجز 215 قاربا و31 ناقلة استخدمت في تنظيم عمليات الهجرة.





أما بالنسبة للجرائم المالية والاقتصادية، فقد واصلت مصالح الأمن الوطنف تقوية وتطوير تقنفات البحث الجنائف فف هذا النوع من الجرائم، سواء على مستوى الفرقة الوطنفة للشرطة القضائية أو الفرق الجهوف للشرطة القضائية الأربعة التابعة لها فف كل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش. وقد عالجت هذه الفرق 529 قضية تتعلق بالرشوة واستغلال النفوذ واختلاس وتبفد أموال عمومفة والابتزاز، بنسبة زفافة ناهزت 14 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، بفنما بلغ عدد المشتبه ففهم الذين خضعوا للبحث فف هذه القضايا 693 شخصا، من بفنهم 322 فف قضايا الرشوة واستغلال النفوذ، و259 مشتبه به فف قضايا الاختلاس وتبفد الأموال العمومفة، و112 فف قضايا الابتزاز والشطط فف استعمال السلطة.



وبخصوص جرائم تزففف النقود والاستعمال التذفسف لوسائل الأداء وتهرب العملة، عالجت مصالح الأمن الوطنف خلال هذه السنة 38 قضية تتعلق بتهرب وترويج العملات الأجنبية، و57 ألف و980 قضية تتعلق بمخالفة التشرف المنظم للشفكات بتراجع ناهز 1,5 بالمائة، و153 قضية عش وتزوف فف سندات الأداء، و151 قضية تتعلق بتزوف النقود والعملات. وقد عرف هذا النوع من القضايا 481 ورقة مالية وطنية مزورة و1489 ورقة مالية أجنبية مزرفة بمبلغ إجمالف قدره 95.800 دولار أمريكي و74.820 يورو و340 جنيه استرلنف، فضلا عن تفكفك 19 شبكة إجرامية تنشط فف تزففف النقود والعملات والعش فف وسائل الأداء وبطائف الائتمان، بفنما بلغ عدد المحالفن على العدالة 181 شخصا من جنسفات مختلفة، وحز ما مجموعه 34 آلة ودعامة إلكترونة تستخدم فف القرصنة والتزوف والأداء التذفسف.



وفف الشق المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف والإشادة بالأعمال الإرهابفة، أحالت الفرقة الوطنفة للشرطة القضائية هذه السنة على النفاة العامة المختصة 29 شخصا للاشتباه فف تورطهم فف هذا النوع من القضايا وذلك دون احتساب الخلايا الإرهابفة التي تم تفكفكها من طرف المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمدبرفة العامة لمراقبة التراب الوطنف، والتي كان من بفنما الخلفة الإرهابفة المتورطة فف قتل موظف شرطة بمدفة الرحمة بالدار البيضاء.



2 حصيلة الشرطة العلمية والتقنية.

شهدت سنة 2023 المصادقة على شهادة الجودة العالمية (إيزو 17025) لمختلف فروع مختبر الشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، وهي المصادقة التي تواصلت لست سنوات متعاقبة، مما انعكس بشكل إيجابي على جودة الخبرات العلمية المنجزة، وعلى مستوى الرفع من معدل زجر القضايا الإجرامية، كما ساهم كذلك في توطيد آليات المحاكمة العادلة بالاعتماد على الدليل العلمي في الأبحاث الجنائية.

وبلغة الإحصائيات والمؤشرات الرقمية، أنجزت المصالح التقنية التابعة لمعهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني 714 خبرة على الوثائق والمحررات المزورة بزيادة قدرها 9 بالمائة، و137 خبرة على الأوراق المالية الأجنبية والوطنية المزيفة، و264 خبرة باليستية منجزة على 149 سلاحا ناريا و7889 من الذخائر والمقذوفات بنسبة زيادة قدرها 31 بالمائة مقارنة مع السنة الماضية.

كما سجلت المصلحة المركزية للتصوير والأدلة الرقمية الجنائية وكذا المختبرات الجهوية لتحليل الآثار الرقمية ما مجموعه 6249 طلب خبرة، انصبت على 24 ألف و266 دعامة إلكترونية، مسجلة ارتفاعاً قدره 12 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة. أما بخصوص المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء، فقد توصل خلال السنة الجارية بـ 20.129 طلب خبرة، من بينها 16.635 طلب تحليل ومطابقة عينات الحمض النووي بزيادة ناهزت 23 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، و1391 طلب خبرة في ميدان الكيمياء الشرعية بنسبة ارتفاع قدرها 22 بالمائة، في حين أنجزت المصلحة الشرعية للمخدرات والسموم الخبرات العلمية الضرورية في 2061 قضية مرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية بنسبة زيادة قدرها 14 بالمائة.





3 تعزيز الشراكات في مجال التعاون الأمني



تميزت السنة الجارية بمواصلة مسار تدعيم وتكثيف عمليات التعاون الأمني الدولي مع مختلف الشركاء الدوليين، من وكالات حكومية ومنظمات مهتمة بالشأن الأمني وبتطبيق القانون، وانصب هذا التعاون أساسا على التنسيق العملياتي وعلى المساعدة التقنية مع الدول الصديقة والشريكة. وقد تم تتويج هذا التعاون المثمر بالمصادقة بالإجماع على احتضان المملكة المغربية لأشغال الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول في سنة 2025، والتي تجمع رؤساء وممثلي أجهزة الأمن في 196 دولة عضوا، كما تم اختيار المغرب لتنظيم المؤتمر 47 لقادة الشرطة والأمن العرب الذي احتضنته مدينة طنجة يومي 6 و7 دجنبر 2023.

كما عرفت السنة الجارية توطيد علاقات التعاون الأمني الثنائي



والمتعدد الأطراف، إذ شاركت المديرية العامة للأمن الوطني في اللقاءات رفيعة المستوى المنعقدة في إطار منظمة أنتربول والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والاتحاد الإفريقي، وتم كذلك عقد لقاءات ثنائية تناولت قضايا تعزيز الأمن الدولي مع كل من رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول، ومع مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي



الأمريكي، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والمدير العام للشرطة الوطنية الفرنسية، والمديرة العامة بالنيابة لجهاز أمن الدولة بلجيكا ومع نائب رئيس أمن الدولة السعودي، والأمانة العامة لنظام المعلومات بالبرتغال، والمدير العام لجهاز المخابرات الوطنية بالبرتغال، ومع رئيس المكتب الاتحادي الألماني لحماية الدستور، والمدير العام لمصالح حماية الدولة والاستخبارات بالنمسا... إلخ.

وبخصوص المؤشرات الرقمية لهذا التعاون، عالج قطب التعاون الأمني الدولي التابع للمديرية العامة للأمن الوطني 6473 ملفا وطلب معلومات، بزيادة قدرها 12 بالمائة مقارنة مع سنة 2022، شكلت فيها قضايا المخدرات نسبة 13 بالمائة، ومكافحة الهجرة غير الشرعية 15 بالمائة، وتبادل وترحيل المسجونين لقضاء ما تبقى من عقوبتهم في بلدانهم الأصلية 9 بالمائة، والاستغلال المتبادل لقواعد المعطيات 6 بالمائة، ومذكرات طلب المعلومات 26 بالمائة... إلخ.



أما على صعيد التعاون العملي، فقد قام المكتب المركزي الوطني (أنتربول الرباط) بمتابعة تنفيذ 119 إنابة قضائية دولية صادرة عن سلطات أجنبية، كما قام بنشر وتعميم 121 أمراً دولياً بإلقاء القبض، وهو ما مكن من توقيف 92 شخصا مبحوثا عنهم على الصعيد الدولي من طرف السلطات القضائية المغربية. أيضا عمم نفس المكتب 3280 مذكرة بحث على الصعيد الوطني استجابة لطلبات صادرة عن مصالح أمنية في دول أجنبية، ونشر كذلك 245 إعلان بحث صادر عن شعب الاتصال في الدول العربية، بينما تم نشر 2006 مذكرة لتوقيف سريان الأبحاث الدولية و342 مذكرة إيقاف الأبحاث المذاعة على الصعيد العربي.



وبخصوص مسطرة تسليم المجرمين، شهدت سنة 2023 تسليم واستقدام 54 شخصا كانوا يشكلون موضوع أوامر دولية بإلقاء القبض صادرة عن السلطات المغربية، مقارنة مع 69 شخصا في سنة 2022، كما تم تنفيذ إجراءات تسليم 48 مواطنا أجنبيا تم توقيفهم بالمغرب وصدر بشأنهم مرسوم التسليم للسلطات القضائية في الدول الطالبة.

4 مؤشرات السلامة المرورية.



عرفت سنة 2023 تسجيل 85.475 حادثة سير بدنية في المجال الحضري، في مقابل 80.091 حادثة مماثلة خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بنسبة ارتفاع في حدود 7 بالمائة، وهو المعطى الذي انعكس بشكل مباشر على الحصيلة الإجمالية لضحايا حوادث السير، التي سجلت 993 قتيلا خلال السنة الجارية، مقابل 834 قتيلا خلال نفس الفترة من سنة 2022، و4413 مصابا بجروح خطيرة و111.478 مصابا بجروح خفيفة.



وبخصوص إجراءات المراقبة الطرقية، فقد مكنت من إنجاز 374.446 محضرا لمخالفات قانون السير والجولان مقابل 372.086 محضر مخالفة خلال سنة 2022، أي بنسبة زيادة تقارب واحد بالمائة تقريبا، بينما سجلت محاضر المخالفات الجزافية والتصالحية ATF التي تم تحصيلها خلال السنة الجارية انخفاضا طفيفا، حيث انتقلت من 1.728.209 مخالفة جزافية خلال السنة المنصرمة إلى 1.711.208 مخالفة خلال السنة الجارية.

وفي سياق متصل، واصلت مصالح الأمن تقوية شراكتها المؤسساتية مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية «NARSA»، والتي شملت تنفيذ مجموعة من البرامج الاستراتيجية في مجال الوقاية والتوعية من حوادث السير، وهي الشراكة التي أسفرت عن تزويد فرق السير والجولان بمعدات لوجستكية وأخرى للمراقبة الطرقية، شملت خلال السنة الجارية توزيع 120 دراجة نارية من الحجم المتوسط والكبير. كما شهدت سنة 2023 كذلك إنجاز وتعميم صيغة محينة ومنقحة من دليل المراقبة الطرقية لفائدة أعوان وموظفي الشرطة، لضمان التكوين الممنهج والتطبيق السليم للمقتضيات ذات الصلة بالسلامة المرورية، علاوة على اعتماد منهج جديد للتكوين في التعامل مع مستعملي الطريق، يتضمن جردا وافيا للممارسات الفضلى للتعامل مع المواطنين أثناء استعمال الطرق العمومية، سواء تعلق الأمر بالراجلين أو السائقين ومرافقيهم.



تمتين الشراكة
مع
المؤسساتية
الوطنية
للسلامة
الطرقية
«NARSA»

إنجاز
وتعميم صيغة
محينة ومنقحة
من دليل المراقبة
الطرقية

توزيع 120
دراجة نارية من
الحجم المتوسط
والكبير

مواكبة الأحداث الوطنية والدولية الكبرى، بلورة النموذج الأمني المغربي



1 مواكبة الجهد العمومي لإغاثة منكوبي زلزال الحوز:

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ومنذ الساعات الأولى للإعلان عن تسجيل كارثة زلزال الحوز الذي ضرب عدة مناطق بالأطلس الكبير، عملت المديرية العامة للأمن الوطني على تفعيل نظام التعبئة الخاص بتدبير المخاطر، وجندت جميع

مواردها البشرية واللوجيستكية للمساهمة في الجهد العمومي بغرض إنقاذ الضحايا وتأمين ممتلكاتهم وحماية النظام العام، حيث تم تجنيد عناصر الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام ووضعها رهن إشارة ولايتي أمن مراكش وأكادير، فضلا عن استدعاء كافة الفرق المختصة في البحث والإنقاذ، القادرة على المساهمة في مجهودات البحث وإنقاذ المنكوبين جراء هذه الكارثة الطبيعية.



وقد شملت تدخلات مصالح الأمن الوطني مهام تأمين الممتلكات والأشخاص في المناطق التابعة لنفوذها، بالإضافة إلى دعم باقي القوات العمومية بالمناطق القروية المنكوبة، حيث تم وضع ترتيبات متكاملة لحماية الأشخاص والممتلكات بمناطق الإيواء المؤقتة وتسهيل وصول المساعدات الأولية لهم، كما شاركت الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام بشكل فعلي في عمليات إزالة الركام وانتقال المصابين وجثث الضحايا وتأمين عملية نقلها إلى المؤسسات الاستشفائية داخل المدن والحوضر الكبرى لمراكش وأكادير وتارودانت وبني ملال.





وسارعت المديرية العامة للأمن الوطني أيضا إلى تأطير المبادرات الطوعية والتلقائية لموظفات وموظفي الشرطة الذين انخرطوا في عملية التبرع بالدم لفائدة ضحايا ومنكوبي الهزة الأرضية، حيث شارك في هذه العملية الإنسانية المواطنة 11.559 موظف وموظفة شرطة على الصعيد الوطني، ساهموا بشكل فعلي في إغناء بنك الدم الوطني خلال هذه الكارثة الطبيعية. وضمن نفس الجهد العمومي، أوفدت المديرية العامة للأمن الوطني مخابرتين متنقلتين إلى منطقة «تحنوت» بضواحي مراكش، للمساهمة في إمداد السكان والضحايا المتضررين بالخبز وتمكينهم من وسائل الإعاشة الضرورية، وهي عبارة عن وحدات متنقلة لإعداد وطهي الخبز، يسهل قَطْرها عبر شاحنات، وتتكون من آلات كهربائية للعجين بطاقة إنتاجية كبيرة وأفران للطبخ والتهي ومعدات لإعداد الخبز على مدار الساعة، وهي الوحدات التي كانت تعمل في العادة رهن إشارة الوحدات المتنقلة لحفظ النظام.

وفي سبيل تقديم الدعم لمتضرري هذه الكارثة الطبيعية، خصوصا الذين فقدوا وثائقهم التعريفية، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني حملة للقرب، جندت خلالها جميع مراكز تسجيل المعطيات التعريفية والوحدات المتنقلة لإنجاز وتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بشكل مجاني لفائدة ساكنة المناطق المتضررة بكل من أكادير وتارودانت ومراكش وبني ملال وضواحيها، وهي العملية التي مكنت من إنجاز ما مجموعه 11048 وثيقة تعريفية لفائدة ضحايا الزلزال.

وإلى جانب هذا العمل الميداني المكثف، ساهم قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بمبلغ 50 مليون درهم (خمسة ملايين سنتيم)، في الصندوق الخاص بتلقي المساهمات التطوعية التضامنية لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، ينصاف إليها مبلغ مليون درهم كمساهمة من قبل مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، كما ساهمت الجمعية الأخوية للتعاون المشترك وميتم موظفي الأمن الوطني بمبلغ مليون درهم وكذلك بشحنات كبيرة من الألبسة والأحذية كمساهمة عينية في المبادرات التضامنية المرتبطة بتدبير تداعيات الزلزال.

قطب المديرية العامة للأمن الوطني
والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني



11 شتنبر 2023

بني قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بأنه سيساهم بمبلغ 50 مليون درهم (خمسة ملايين سنتيم)، في الصندوق الخاص بتلقي المساهمات التطوعية التضامنية لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال المولم الذي ضرب العديد من جهات وأقاليم المملكة.

وهذه المناسبة، قرر المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني عبد اللطيف حموشي المبادرة بتفعيل هذه المساهمة المادية ذات البعد التضامني والإنساني، باسم جمع موظفات وموظفي قطب الأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، وذلك تعبيرا منهم عن انخراطهم وتجندهم في حملة التآزر والتعاوض والتكافل التي أطلقتها مختلف مكونات المجتمع المغربي، بتوجهات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما يؤكد قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بأنه أطلق حملة واسعة للتبرع بالدم في صفوف موظفاته وموظفيه، وفي مختلف مصالحه على الصعيدين المركزي والجهوي، وذلك بهدف توفير هذه المادة الحيوية للحياة وتدعيم المخزون الوطني منها.

ويشدد هذا القطب الأهمي على جاهزية مختلف مصالحه وتعبئة جميع موارد البشرية واللوجيستية للمحافظة على أمن المواطنين وضمان سلامة ممتلكاتهم، مؤكدا بأنه تم نشر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام والكلاب المدربة للشرطة المتخصصة في البحث عن ضحايا الكوارث، للمساهمة في عمليات الإنقاذ وإجلاء الضحايا التي تنخرط فيها مختلف المؤسسات الوطنية، كما تم كذلك تسخير مختلف الوحدات والدوريات الشرطية لخدمة قضايا أمن الوطن والمواطن، بما يفرضه ذلك من تضيحية وتفان وتكرار للذات، لتفدينا للتعليمات الملكية السامية للجناب الشريف، أسماء الله وأعر أمره.



2 تنظيم التظاهرات الكبرى:



عملت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 على بلورة رؤية استراتيجية تروم ترصيد الخبرات وتدعيمها في مجال تأمين التظاهرات الكبرى، وهو التوجه الذي واكب احتضان المملكة المغربية لمجموعة من التظاهرات ذات البعد الإقليمي والقاري والدولي، والتي كانت مصالحي الأمن حاضرة فيها بقوة وفاعلية من خلال تفعيل بروتوكولات عمل أمنية ونظامية، شكلت نقطة فارقة في نجاح هذه التظاهرات وزيادة إشعاع المغرب كشريك موثوق به في استضافة المحافل الدولية.



وارتكز النموذج المغربي في تأمين التظاهرات الكبرى على وضع مخططات أمنية متكاملة، تنطلق من إنجاز دراسات استباقية ميدانية وعملياتية للاحتياجات الأمنية لكل تظاهرة على حدة، قبل الشروع في تجنيد كافة الفرق والوحدات الشرطية المتخصصة وتوزيع المهام فيما بينها وتأميرها، مع تزويدها بوسائل التدخل والمعدات اللوجستكية الملائمة، لتنطلق عملية نشرها ميدانيا بالتنسيق مع القيادات الأمنية المحلية والربط فيما بينها من خلال منظومة قيادة وتأمير موحدة، تتميز بالتنسيق والقدرة على تدبير العمليات الميدانية وفق ضوابط مهنية وتنظيمية دقيقة.



وعلى المستوى العملي، ساهمت مصالحي الأمن الوطني خلال سنة 2023، في تأمين 1016 تظاهرة رياضية، من بينها 910 تظاهرة وطنية في مختلف الرياضات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى 106 تظاهرة رياضية ذات بعد دولي، من بينها على الخصوص كأس العالم

للأندية وكأس إفريقيا لأقل من 23 سنة، وكأس إفريقيا للسيدات ومجموعة من مباريات المنتخب الوطني الأول، والتي عرفت جميعها تجنيد الآلاف من موظفي وموظفات الشرطة من وحدات حفظ النظام، فضلا عن العشرات من عناصر فرق شرطة الخيالة وشرطة الكلاب البوليسية المدربة وفرق مكافحة العصابات وغيرها من الفرق الشرطية المختصة في الدعم اللوجستي والتقني.

ووفق نفس النهج، تكفلت مصالحي الأمن الوطني بمهام تأمين تظاهرات عالمية مهمة احتضنتها المملكة خلال السنة الجارية، ممثلة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي استقطبت أكثر من 14 ألف مشارك وعرفت تجنيد أكثر من 6500 شرطي وشرطية، بالإضافة إلى تظاهرات أخرى من قبيل مهرجان مراكش السينمائي الدولي والمؤتمر السنوي 47 لقادة الأمن والشرطة العرب الذي احتضنته مدينة طنجة.

تدبير الحياة المهنية لموظفات وموظفي الشرطة

1 التوظيف والتكوين الشرطي... بوابة الأمن نحو الكفاءات المهنية

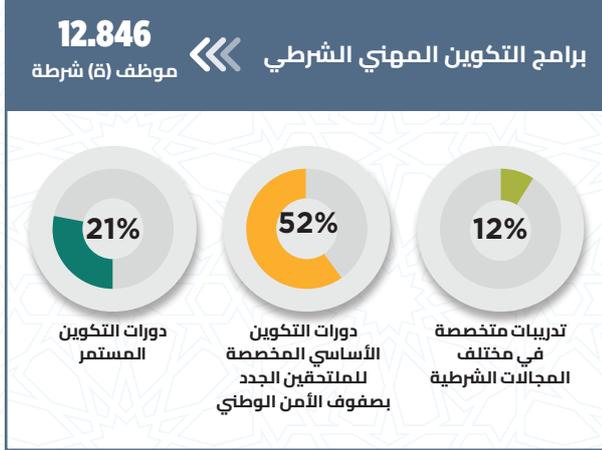


يبلغ عدد موظفات وموظفي الأمن الوطني حاليا 79.830 موظفا، بمتوسط عمر يناهز 40 سنة. وقد تميزت سنة 2023 بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع المرتبطة بتدبير الحياة المهنية لمنتسبي الشرطة، بدءا بمواصلة تطبيق مضامين الميثاق الجديد للتوظيف والتكوين الشرطي، الذي عرف هذه السنة تنظيم ست (06) مباريات خارجية لتوظيف 6637 موظفا، يتوزعون ما بين 30 عميدا ممتازا، و130 عميد شرطة، و250 ضابط شرطة، و50 ضابط أمن، و2050 مفتش شرطة، و4127 حارس أمن، وهي المباريات التي جرى الترشيح لها عبر بوابة إلكترونية متاحة للعموم على شبكة الأنترنت، مع توسيع نطاق الإشهار المعلن عنها ليشمل القنوات التلفزيونية ووسائل الاتصال الحديثة والعديد من الجرائد الوطنية، بما يضمن تكافؤ الفرص وتعميم الإعلان على جميع المترشحات والمترشحين.

وإلى جانب المستجدات التي أدخلت على نظام التوظيف والمباريات من خلال الانفتاح على تخصصات وكفاءات أكاديمية جديدة لتعزيز جودة الموارد البشرية الشرطة، تميزت السنة الجارية باعتماد برامج جديدة للتكوين،

زاوجت بين الحصوص النظرية والتدريبات التطبيقية العملية بمختلف الفرق والوحدات الشرطة، فضلا عن مشاركة متدربي الشرطة في المناظرات واللقاءات المهنية المنظمة في إطار التكوين المستمر والشراكات المؤسساتية، كما تم كذلك الرفع من عدد ساعات التكوين في مختلف التخصصات المتعلقة بالشرطة العلمية والتقنية، وتحديث وعصرنة برامج ودعامات التكوين التي تراهن على التكوينات عن بعد، بشكل يسمح بنقل حصص التكوين وعرضها بكافة المدارس التابعة للمعهد الملكي للشرطة بشكل آني.

وقد استفاد من برامج التكوين المهني الشرطي خلال هذه السنة 12.846 موظفة وموظفا للشرطة، 52 بالمائة من بينهم خضعوا لدورات التكوين الأساسي الخاصة بالملتحقين الجدد بصفوف الأمن الوطني، وزهاء 21 بالمائة منهم استفادوا من حصص التكوين المستمر، وحوالي 12 بالمائة استفادوا من تدريبات متخصصة في مختلف المجالات الشرطة، خصوصا



في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية والإرهاب وتفكيك المتفجرات والشرطة العلمية والتقنية، والتعامل مع التطبيقات المعلوماتية الجديدة، فضلا عن تدريب واستعمال الكلاب المدربة للشرطة وشرطة الخيالة وقيادة المركبات وآليات التدخل الشرطي، فيما بلغ عدد التكوينات المنجزة في إطار علاقات التعاون الأمني الدولي 216 دورة للتكوين، استفاد منها ما مجموعه 2198 موظفا للشرطة سواء داخل المغرب أو خارجه.

كما تميزت السنة الجارية بمواصلة تطبيق برامج التعاون الثنائي جنوب-جنوب والتعاون العربي، حيث تم تنفيذ مجموعة من برامج التكوين والتأهيل الشرطي لفائدة العديد من أجهزة الشرطة بدول إفريقية وعربية شقيقة، شملت تكوين مجموعة من موظفات وموظفي الشرطة من دول جيبوتي ودولة الإمارات العربية المتحدة، خضعوا لتدريبات ميدانية ونظرية متقدمة في مجال الأمن العمومي والشرطة القضائية والشرطة العلمية والتقنية وإدماج قواعد حقوق الإنسان ضمن الوظيفة الشرطية، ليصل عدد



الأطر الأجنبية التي تم تكوينها في المغرب ما مجموعه 454 موظف وموظفة شرطة من مختلف الرتب والدرجات. كما حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على توفير تجربة ميدانية ونظرية لأطر أمنية من دولة ليبيا الشقيقة، بغرض إطلاعهم على منظومة التكوين الشرطي بالمعهد الملكي للشرطة وآخر المستجدات في مجال البرامج الدراسية الشرطية.

وبخصوص تطوير بنيات ومدارس التكوين الشرطي، باشرت المديرية العامة للأمن الوطني عملية تأهيل وتطوير مدرسة الشرطة بمدينة إفران، وذلك في أفق أن تحتضن معهدا للتكوين الشرطي الدولي لفائدة الأطر الأمنية المغاربة وزملائهم من القارة الإفريقية، فضلا عن مواصلة العمل على إحداث أقطاب جديدة للتكوين الشرطي، ممثلة في مدارس للشرطة بكل من مدينتي الدار البيضاء ومراكش، وذلك في سياق تنزيل مخطط المديرية العامة للأمن الوطني الرامي لضمان التخصص والرفع من جودة التدريب، وتقريب مدارس التكوين من المتدربين والمتدربات، علما أن السنوات القليلة الماضية كانت قد عرفت إحداث مدارس جهوية مماثلة بكل من فاس ووجدة وطنجة والعيون.

وضمن رؤية استراتيجية تروم تحسين الوظيفة الشرطية وتدعيم البعد الحقوقي في برنامج التكوين الشرطي، أبرمت المديرية العامة للأمن الوطني وجامعة محمد الخامس بالرباط، في شهر يونيو 2023، اتفاقية إطار للشراكة والتعاون المؤسسي في مجال التدريب وتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية، بغرض تقوية التعاون في مختلف مجالات التدريب بمستوياته الأساسية والمستمرة والتخصصية، وترصيد المكتسبات الحقوقية التي حققتها بلادنا في مجال أعمال



...
#الشراكات_المؤسسية
تنظم المديرية العامة للأمن الوطني بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط، يومه الثلاثاء 20 يونيو 2023، يوما دراسيا تحت عنوان: "التكوين في مجال حقوق الإنسان"، وذلك ضمن فعاليات اتفاقية الشراكة العلمية التي تجمع الأمن الوطني بهذه المؤسسة العلمية والأكاديمية.



مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن تطوير العمل المشترك بغرض النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتكوين الشرطي، وجعلها مرجعا ودليلا مؤمرا لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين.

وفي سياق متصل، وتتويجا للشراكة التي أبرمت خلال سنة 2022 بين المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرفت سنة 2023 تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية في مجال اعتماد معايير حقوق الإنسان ضمن منظومة العمل الشرطي، استفاد منها عدد من موظفات وموظفي الشرطة العاملين بأماكن الإيداع، تلقوا خلالها دروسا نظرية وتطبيقات عملية في مجال الحريات العامة ومعايير احترام حقوق الإنسان في التعامل مع الأشخاص الموضوعين رهن تدبير

الحراسة النظرية، كما تميزت هذه السنة أيضا بتوفير جميع الظروف الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من القيام بزيارتها التفقدية وممارسة مهامها بأماكن الوضع تحت الحراسة النظرية الموجودة بمقرات الأمن الوطني.

وتدعيما للتكوين التخصصي والمستمر، عقدت المديرية العامة للأمن الوطني مجموعة من اللقاءات والمناظرات بشراكة مع الوكالة القضائية للمملكة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بغرض الرفع من كفاءة الأطر الأمنية في مجال تدبير الجوانب القضائية في المنازعات الإدارية وتفعيل مبادئ وآليات الحماية القانونية والقضائية لموظفي الشرطة الذين يشكلون موضوع اعتداءات جسدية أو لفظية أو إهانات أثناء مزاولة مهامهم الوظيفية في ضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

2 التحفيز والتأديب الوظيفي.. آليات الحكامة الرشيدة:

راهننت مصالح الأمن الوطني في سنة 2023 على تدعيم إجراءات التحفيز الوظيفي، واعتمدت في ذلك على مقاربة مندمجة تصنع موظف الشرطة في طليعة اهتمامات تدبير المرفق الشرطي. وقد تجسدت هذه المقاربة عمليا من خلال إرساء آليات متعددة للتحفيز والدعم المهني من جهة، وعبر توفير فضاء مهني سليم تتوافر فيه كافة ضمانات الأمن الوظيفي من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، شهدت هذه السنة الإعلان عن الترقية السنوية الاعتيادية برسم السنة المالية 2022، وأخرى استثنائية تم الإعلان عنها بالتزامن مع تخليد الذكرى 24 لعيد العرش المجيد، وقد استفاد منهما معا ما مجموعه 19 ألف و818 شرطية وشرطيا من مختلف

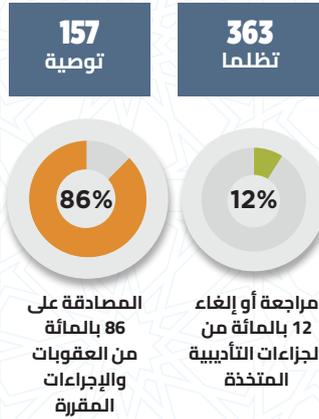


الرتب والأسلاك، بنسبة استفادة استثنائية ناهزت لأول مرة 80 في المائة من مجموع الموظفين المدرجين في قوائم المرشحين للترقية، والذين تتوفر فيهم شروط الترقى التي يقتضيها النظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني.

كما حافظت المديرية العامة للأمن الوطني على «الانتظامية السنوية» في دراسة ملفات الترقية والإعلان عنها، حيث أنهت لجنة الترقى مؤخرًا دراسة ملفات 11480 موظفًا مسجلًا في قوائم الترقية برسم سنة 2023، على أساس الإعلان عن نتائجها في موعدها الاعتيادي في نهاية السنة الجارية. وعلى غرار السنوات الأخيرة، تم إيلاء عناية خاصة للموظفين المصنفين في الدرجات الصغرى والمتوسطة، بما يضمن لهم الاستفادة من الارتقاء الوظيفي الذي يعد واحدًا من أهم الحوافز الوظيفية.

وعلاقة بالتحفيز دائمًا، أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية 14 رسالة تنويه لفائدة الموظفين الذين برهنوا على حس مهني عال خلال مزاولة مهامهم، كما واصلت تنزيل مخطمها الرامي لتقريب الموظفين من محيطهم الاجتماعي والأسري، بعدما تمت الاستجابة لما مجموعه 2782 طلب انتقال، من بينهم 1264 طلبًا تمت معالجتهم في إطار الآلية المستعجلة الخاصة بالحركية الوظيفية لدوافع اجتماعية أو صحية أو لالتحاق بالزوج أو الزوجة. كما تم أيضًا استقبال 1082 موظفًا والاستماع لطلباتهم في إطار آلية «طلبات المقابلة» المكفولة لعموم الموظفين، وكذا توفير حقوق الدفاع والمؤازرة لـ 2193 موظفة وموظف شرطة، وذلك تكريسًا من المديرية العامة للأمن الوطني لمبدأ «حماية الدولة» المخول قانونًا لموظفي الأمن بسبب الاعتداءات الجسدية واللفظية التي قد تطالهم أثناء مزاولتهم لمهامهم.

وتكريسًا لهذا المبدأ، نظمت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة دورة تكوينية بشراكة مع الوكالة القضائية للمملكة، بغرض إبراز شروط وآليات الاستفادة من حق المؤازرة، واستعراض الممارسات المثلى لمتابعة هذه الملفات أمام القضاء المختص، بما يضمن حماية الموظفين وإرساء مبدأ سيادة القانون



وتحقيقًا للإنصاف الوظيفي دائمًا، عملت المديرية العامة للأمن الوطني هذه السنة على تدعيم آليات التظلم الإداري التي تختص بها اللجنة المركزية للتظلمات المحدثثة في ديسمبر 2018، والتي تختص بدراسة طلبات التظلم والاستعطاق الوظيفي، واقتراح التوصيات والمرئيات الكفيلة بتحقيق التوفيق بين مصلحة الموظف والمرفق العام على حد سواء. وقد توصلت اللجنة المركزية للتظلمات خلال السنة الجارية بما مجموعه 363 تظلمًا، وأصدرت على إثرها 157 توصية، قضت بمراجعة أو إلغاء 12 بالمائة من الجزاءات التأديبية المتخذة، بينما أوصت بالمصادقة على 86 بالمائة من العقوبات والإجراءات المقررة.

وفي الجانب المرتبط بالتخليق، أسفرت الآلية التقييمية لمعالجة الأخطاء المهنية الصادرة عن موظفي الشرطة، سواء أثناء ممارستهم لمهامهم الوظيفية، أو تلك المرتبطة بصفتهم الشرطية عندما يتم الإخلال بواجبات التحفظ والنزاهة والاستقامة الشخصية المفروضة في رجال ونساء الشرطة، عن معالجة 8283 ملفًا إداريًا خلال سنة 2023، أصدرت على إثرها 2151 عقوبة تأديبية، من بينها 237 قرارًا بالعزل، فضلًا عن اتخاذ 5502 إجراءً تقويمياً ممثلًا في رسائل الملاحظة وإعادة التكوين .



كما باشرت لجان التفتيش للأمن الوطني خلال السنة الجارية 520 بحثا إداريا، من بينها 147 بحثا تم إجراؤه على ضوء وشايات تم التعاطي معها بالجدية اللازمة، وشملت 1651 موظفا للشرطة، وقد تميزت هذه الأبحاث بإجراء تحريات معمقة حول كافة الاختلالات المفترضة المنسوبة لمصالح وموظفي الأمن الوطني، وإجراء عمليات مراقبة وافتحاص لمختلف جوانب العمل الشرطي، حيث خلص 14 بحثا من بينها إلى وجود عناصر تأسيسية لأفعال مخالفة للقانون الجنائي، أحييت على مصالح الشرطة القضائية لإشعار النيابة العامة المختصة والتماس فتح أبحاث قضائية بشأنها.

3 الرعاية الاجتماعية والصحية لأسرة الأمن الوطني:

في ميدان الدعم الاجتماعي المقدم لفائدة موظفي الشرطة الممارسين والمتقاعدين وذوي حقوقهم، قدّمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني مساعدات مباشرة عبارة عن منح مالية وعينية لفائدة منخرطيه، استفاد منها 1084 منخرطا، ممن كانوا ضحايا إصابات بليغة أثناء ممارسة مهامهم الوظيفية أو أصيبوا بأمراض خطيرة، والذين تمت معالجة ملفاتهم عبر مسطرة استعجالية، كما تم تقديم دعم مادي مباشر وقسيمات شراء خلال المناسبات الدينية لفائدة 4054 أرملة و289 متقاعدا من أسرة الأمن الوطني ممن يتقاضون معاشا شهريا محدودا.



أما بخصوص الجانب الروحي لموظفي الشرطة، فقد تميزت السنة الجارية بتوسيع قاعدة المستفيدين من مناسك الحج، حيث تم التكفل بمصاريف الحج لفائدة 295 مستفيدا من أسرة الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، من بينهم 168 مستفيدا حصلوا على التغطية الشاملة لمصاريف الحج، و127 مستفيدا تلقوا مبلغ 20 ألف درهم كدعم مالي جزئي بعدما تم اختيارهم في القرعة العامة للحج.



تسليم منحة دراسية قدرها 10.000 درهم سنويا، متواصلة على مدى خمس سنوات كاملة من التعليم الأكاديمي العالي لفائدة 36 طالبا

تسليم مكافآت مالية لـ 116 تلميذا وتلميذة ممن حصلوا على معدلات عالية في امتحانات البكالوريا

وفي سياق متصل، استفاد أبناء وأيتام مؤسسة الأمن الوطني من مبادرات ترفيهية ودراسية متعددة، وذلك بعد عودة تنظيم المخيمات الصيفية إلى وتيرتها الاعتيادية بعد انتهاء تداعيات الجائحة الصحية. وقد استفاد منها هذه السنة 3181 طفلا وطفلة، وتمت برمجة هذه المخيمات على أربعة مراحل من الاصطيفات بمنتجعات سياحية ومراكز اصطيفات بكل مدن أكادير وبوزنيقة وإفران وتطوان. كما عملت

مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية هذه السنة على مواصلة تقديم دعم مادي قار ومستدام لفائدة أبناء وأيتام موظفي الشرطة المتفوقين دراسيا، حيث تم تسليم منحة دراسية قدرها 10.000 درهم سنويا، متواصلة على مدى خمس سنوات كاملة من التعليم الأكاديمي العالي لفائدة 36 طالبا، في أفق توسيع قاعدة الاستفادة من هذا البرنامج بشكل دوري، لتصل إلى 60 مستفيدا في السنة في المستقبل القريب، بينما تم تسليم مكافآت مالية ل 116 تلميذا وتلميذة ممن حصلوا على معدلات عالية في امتحانات البكالوريا.

مبادرات اجتماعية وصحية



شركة للتأمين



مصحات خاصة

الولوج إلى خدمات صحية وتجارية بتعرفة تفضيلية

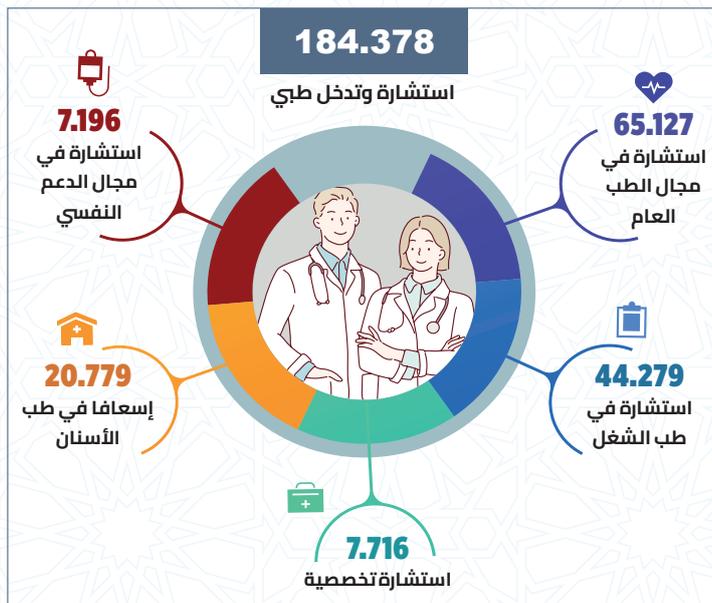
تلقي خدمات تجارية وصحية وتأمينية بشروط تفضيلية

ودعما للمبادرات ذات الطابع الاجتماعي، أبرمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني اتفاقيات شراكة وتعاون مع شركات للتأمين ومجموعة من المصحات والمقاولات الوطنية، تسمح لموظفات وموظفي الشرطة وذوي حقوقهم من الولوج إلى خدمات صحية وتجارية بتعرفة تفضيلية، من بينها اتفاقية شراكة تروم ولوجهم لحزمة الخدمات التي يقدمها اثنان من مزودي خدمات الهاتف والأنترنت على الصعيد الوطني بتكلفة مخفضة. وتنضاف هذه الشراكات إلى أخرى مماثلة جرى عقدها خلال السنوات المنصرمة، والتي تسمح لأسرة الأمن الوطني بتلقي خدمات تجارية وصحية وتأمينية بشروط تفضيلية.

أما بخصوص باقي الخدمات الصحية الأساسية، فقد عكفت مفتشية مصالح الصحة التابعة للأمن الوطني خلال السنة الجارية على بلورة مخطط العمل المرهلي «الصحة 2026»، الذي يتضمن رؤية جديدة لتدبير المرافق الصحية للأمن تتمثل في دعم المبادرات الاستباقية والوقائية، وتنشيط عمليات المراقبة الصحية، وتنويع العرض الطبي الأساسي والتخصصي لفائدة موظفات وموظفي الشرطة.

كما عرفت السنة الجارية كذلك، مواصلة تقديم حزمة العلاجات الأساسية لفائدة موظفات وموظفي الشرطة، والتي وصل مجموعها 184.378 استشارة وتدخلات طبية، من بينها 65.127 استشارة في مجال الطب العام، و44.279 استشارة في طب الشغل، و7716 استشارة تخصصية، و20.779 إسعافا في طب الأسنان و7196 استشارة في مجال الدعم النفسي... الخ.

وعلى صعيد آخر، أجرت مفتشية مصالح الصحة للأمن الوطني 1261 زيارة مراقبة طبية لأماكن الإيداع تحت الحراسة النظرية وأماكن الاحتفاظ بالأحداث القاصرين الذين يخضعون لإجراءات البحث القضائي، وذلك للإطلاع على الظروف الصحية لهؤلاء الأشخاص الذين يخضعون لتدابير تقييد الحرية في مرحلة ما قبل المحاكمة.



1261 زيارة مراقبة طبية لأماكن الإيداع تحت الحراسة النظرية وأماكن الاحتفاظ بالأحداث القاصرين



وفي مجال الخدمات الصحية دائما، تميزت سنة 2023 بمواصلة نهج تعزيز وتنويع العرض الصحي على المستوى الجهوي، وذلك من خلال تجهيز وافتتاح المركز الصحي التابع للأمن الوطني بمدينة الدار البيضاء، وهو عبارة عن بنية صحية لامركزية تروم تقديم خدمات واستشارات طبية وعلاجية أولية لفائدة موظفي الشرطة وأفراد أسرهم، والتي جاءت لتعزز باقة الخدمات الطبية المتقدمة والمندمجة التي تقدمها باقي المراكز المركزية والجهوية للصحة، وفي مقدمتها مركز الفحص بالأشعة والتحليل الطبية للأمن الوطني بمدينة الرباط، الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتدشينه في سنة 2019.



وقد شهد مركز الفحص بالأشعة والتحليل الطبية بالرباط، خلال السنة الجارية، عملية توسعة كبيرة لمرافقه وتجهيزاته، حيث أصبح يتألف من ثلاث بنايات متكاملة، مخصصة للفحص بالأشعة، والتحليلات الطبية، إضافة إلى مركز صحي يومي لتقديم الاستشارات الطبية في مختلف التخصصات. وقد تم تجهيز هذا المركز بمختبر للميكروبيولوجيا (الكشف عن الجراثيم والفطريات والطفيليات والفيروسات)، ومختبر للكيمياء الحيوية والمناعة الذاتية، ومختبر أمراض الدم، ووحدة لتشخيص داء كوفيد، علاوة على وحدات للفحص بالأشعة مجهزة بمعدات طبية رقمية متطورة تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشتمل على "السكانير"، وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وجهاز الفحص بالصدى، وجهاز الفحص "الماموغرافيا" للكشف عن سرطان الثدي... الخ.



ويتوفر هذا المركز كذلك على وحدة استشفائية متعددة الخدمات، تقدم فحوصات طبية مجانية بمختلف التخصصات الطبية الحيوية التي تشمل أمراض الغدد، وأمراض القلب والشرايين، والأمراض التنفسية، وأمراض الأطفال والنساء، إضافة إلى استشارات طبية في التخصصات الجراحية كجراحة العظام، وجراحة الدماغ والأعصاب والجراحة العامة، واختصاصات أخرى، بالإضافة للطب العام وطب الأسنان والتتبع النفسي والترويض الطبي، وكذا النقل والإسعاف الطبي.



ودعما للمبادرات الصحية، صرفت المديرية العامة للأمن الوطني خلال هذه السنة دعما ماليا استثنائيا لفائدة 269 موظفا، في حدود 20 ألف درهم لكل مستفيد، ممن يعانون شخصا أو ذويهم من أمراض خطيرة، وذلك لمساعدتهم على تحمل أعباء العلاجات المكلفة. وقد تضاعف هذا الدعم عدة مرات خلال السنوات الماضية، حيث استفاد منه 85 موظفا خلال سنة 2021، و126 مستفيدا في سنة 2022، ليصل هذه السنة 269 مستفيدا.

التواصل الأمني.. آلية لتدعيم الإحساس بالأمن



راهنـت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 على تنويع وتقوية آليات التواصل الأمني، بغرض توطيد الإحساس بالأمن، ومواكبة عمل المصالح العمليـاتية للأمن، وتسليط الضوء على الترتيبات الأمنية المعتمدة لاحتضان وتنظيم التظاهرات الكبرى التي تحتضنها بلادنا. وفي هذا الصدد، أنجزت مصالح التواصل الأمني ما مجموعه 4955 نشاطا تواصليا، من بينها 1488 نشاطا يتعلق بمهام الإخبار، تتنوع ما بين البلاغات والأخبار الصحفية المرتبطة بقضايا المرفق الأمني والجرائم الماسة بالشعور بالأمن، وكذا نشر 56 بيان حقيقة لتفنيـد ودحض الأخبار الزائفة، بالإضافة إلى إنجاز 2873 روبروتاجا مصورا بالشراكة مع عدد من القنوات التلفزية والمنابر الإعلامية الوطنية والدولية.

وفي مجال الإعلام الرقمي، نشرت مصالح الأمن الوطني 538 محتوى على حساباتها في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، ركزت فيها على توضيح حقيقة بعض الجرائم، وتكذيب الأخبار الزائفة خصوصا تلك التي ارتبـلت بتداعيات الزلزال الذي ضرب مناطق الأطلس الكبير، فضلا عن مواكبة العمل النظامي لمصالح الأمن. وقد بلغ عدد المنخرمين حاليا في الحسابات الرسمية لمصالح الأمن مليون و127 ألف و944 منخرم، يتوزعون كآآتي: 480 ألف و944 في حساب إكس (تويتر سابقا)، و440 ألف في حساب فايسبوك، و207 ألف في حساب إنستغرام.



وفي سياق متصل، واصلت مصالح التواصل الأمني نشر مجلات الشرطة على منصتها الإلكترونية، لتمكين الجميع من الولوج إلى المعلومة الأمنية، كما قامت بأرشفة جزء من الأعداد القديمة ونشرها في محاولة لتوثيق التاريخ الأمني، وذلك في أفق رقمنة جميع الأعداد القديمة ابتداءً من سنة 1961. وفي المجال الرقمي دائما، أعدت مصالح التواصل الأمني عددا من الأشرطة والمحتويات التحسيسية المصورة الموجهة للمواطنين، من بينها الوصلة الخاصة بتنظيم



أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، والوصلة الإشهارية الخاصة بولوج مباريات الشرطة، فضلا عن محتويات ذات طابع مؤسساتي، من بينها الفيديو الذي قدمته المملكة المغربية لنيل شرف احتضان الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة لمنظمة الأنتربول في عام 2025، و الشريط الذي فازت من خلاله المديرية العامة للأمن الوطني بجائزة أحسن فيلم توعوي على الصعيد العربي في مجال الشرطة المجتمعية، والذي تناول تضيقات عناصر القوات العمومية في مساعدة وإغاثة ضحايا الزلزال.

وعلاقة بموضوع هذه الكارثة الطبيعية، أفردت مصالح التواصل الأمني حيزا مهما من عملها لرصد المحتويات الزائفة التي برزت خلال مرحلة تدبير الزلزال، وسلطت الضوء على مساهمات الأمن الوطني في مساعدة الضحايا والتخفيف من آثار هذه الكارثة. وقد عرفت المحتويات المنشورة في هذا الصدد تجاوبا كبيرا من طرف المواطنين، حيث بلغ مستوى التجاوب مع بعض التدوينات والتغريدات أكثر من 290 ألف مشاهدة و4800 إعجاب في التغريدة والتدوينة الواحدة.



DGSN MAROC @DG... · 14/09/2023

الرشيدية..توقيف طالب جامعي نشر محتوى تحريضي، يهدد فيه بالتوجه للمناطق المنكوبة بالزلزال لارتكاب اعتداءات جنسية في حق أطفال قاصرين.



556 1k 4.7k 291k

290 ألف مشاهدة

4800 إعجاب



مليون و150 ألف زائر

خمس ملايين مشاهدة
زاروا الحساب الرسمي
للتظاهرة على وسائل
الاتصال الرقمي



وتدعيما لمظاهر الشرطة المجتمعية، التي تجعل من خدمة المواطن والقرب منه هما مناط ومرجعية العمل الأمني، نظمت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2023 النسخة الرابعة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن بمدينة فاس، بالتزامن مع ذكرى تأسيس الأمن الوطني، وهي التظاهرة التواصلية التي شهدت حضورا جماهيريا غير مسبوق ناهز مليون و150 ألف زائر خلال خمسة أيام، فضلا عن أكثر من خمسة ملايين مشاهد زاروا الحساب الرسمي للتظاهرة على وسائل الاتصال الرقمية.

وفي سياق متصل، استأنفت مصالح الأمن الوطني تنفيذ مخططها الرامي لتدعيم التحسيس بالوسط المدرسي، وتحصين التلاميذ ضد مخاطر الجنوح وإساءة استعمال الأنظمة المعلوماتية، حيث بلغ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من عمليات التوعية والتحسيس خلال النصف الأول من الموسم الدراسي الحالي 141 ألف و241 مستفيدا، يتوزعون على 1816 مؤسسة تعليمية. كما عقدت مصالح الأمن على المستوى الجهوي والمحلي اجتماعات تنسيقية وتشاورية مع 1821 جمعية وهيئة غير حكومية، تناولت قضايا مرتبطة بانتظارات الساكنة من المؤسسة الأمنية.

الحملة التحسيسية والتوعوية
بالمؤسسات التعليمية

141.241
تلميذة وتلميذ

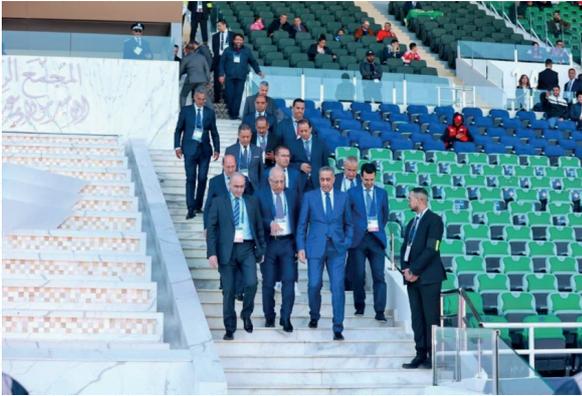


1816

مؤسسة تعليمية



كما واصلت مصالح التواصل الأمني التجاوب مع طلبات الأطفال الصغار الذين يرغبون في ارتداء بذلات الشرطة، حيث استقبلت خلال سنة 2023، أحد عشر طفلا قاصرا ممن ظهروا في أشرطة منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، أو من تقدم عبر أولياء أمورهم بطلبات كتابية، حيث تم منحهم ألبسة كاملة لجهاز الشرطة بكامل إكسسواراتها، ومعدات للتعلم، كما تم تمكينهم من القيام بزيارات ميدانية لمختلف مرافق الأمن الوطني.



ونظرا لكون موضوع الأمن هو مكون أساسي في ملفات ترشيح المغرب لاحتضان أكبر التظاهرات الرياضية والأمنية والاقتصادية والثقافية الدولية، فقد حرصت مصالح التواصل الأمني على مواكبة وتوثيق العمليات النظامية المرتبطة بجميع التظاهرات الكبرى المنظمة بالمغرب، بما فيها الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي، والمؤتمر 47 لقادة الشرطة والأمن العرب، كما وثقت وصورت كل العمليات النظامية المرتبطة بالمباريات الرياضية ذات البعد القاري والدولي المقامة بالمغرب، مما سمح بتدعيم ملف ترشيح المغرب لاحتضان أكبر التظاهرات الرياضية العالمية والقارية.

وعلى صعيد آخر، اضطلعت مصالح التواصل الأمني بمهام عملياتية خلال سنة 2023، تمثلت في تنشيط قنوات الرصد المعلوماتية عن المحتويات العنيفة التي تمس بالشعور بالأمن لدى المواطنين والأجانب، حيث تم رصد 260 محتوى إجرامي مطبوع بالعنف، والتي تم إخضاعها للخبرات التقنية اللازمة، والتقنيات الميدانية الضرورية، قبل نشر بلاغات وبيانات حقيقة بشأنها في معدل زمني يتراوح ما بين ساعة وخمس ساعات على أبعد تقدير، درءا لتنازل الإشاعات وتبديدا لحالات الإحساس بانعدام الأمن التي قد تنجم عن هذه المحتويات العنيفة.



المشاريع المستقبلية.. ترصيد المكتسبات الأمنية وتدعيم التعاون الأمني.

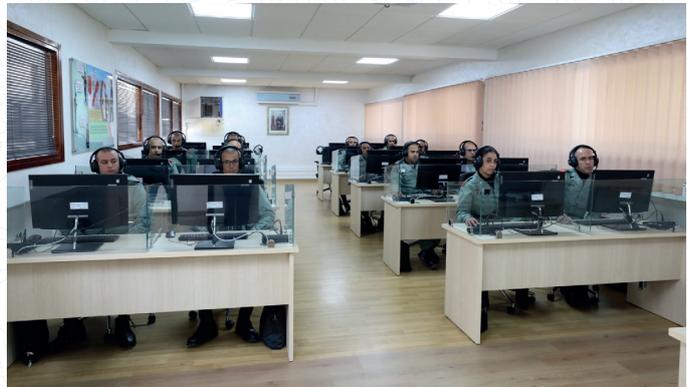
تتطلع المديرية العامة للأمن الوطني في سنة 2024 لترصيد المكتسبات المحققة على مستوى تحديث البنيات والخدمات الشرطية، مع تطويرها بما يكفل الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنين من المرفق العام الشرطي، كما تعزز تقوية وتمتين التعاون الأمني الدولي من خلال تقاسم تجربتها في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة مع الدول الصديقة والشريكة ومع مختلف المنظمات الدولية المهتمة بالعمل الشرطي.



ومن بين المشاريع المزمع تنزيلها خلال السنة المقبلة، والتي بلغت حاليا مراحلها النهائية، نجد إحداث مركز للتكوين الشرطي الدولي بمدينة إفران، سيكون بمثابة معهد للتكوين العالي لفائدة الأطر الأمنية المغربية وزملائهم من القارة الإفريقية، كما سيشكل قطبا جهويا للتكوين الاقليمي والدولي، إذ سيكون بإمكان الشركاء الدوليين تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة أطر الشرطة والأمن الأفارقة بالمغرب. ويتحدد الهدف من افتتاح هذا المركز المتخصص في التكوين الشرطي الدولي، هو

تنزيل الرؤية الملكية السديدة بشأن دعم علاقات التعاون جنوب-جنوب، وتعزيز آليات التنسيق والتكوين الأمني بما يدعم حضور المملكة المغربية وتأثيرها في محيطها الإفريقي والدولي.

كما تعزز المديرية العامة للأمن الوطني تعميم مراكز تدريس اللغات في مختلف مدارس التكوين الشرطي، وكذا تطوير تقنيات التدريب في مجال الأمن الرياضي وتدريب التظاهرات الكبرى، وذلك ضمن مشروع قريب المدى يروم بناء القدرات الشرطية وتأهيل الموارد البشرية، وجعلها قادرة على تشريف المغرب خلال احتضانه للتظاهرات الرياضية العالمية والقارية المقررة في عامي 2025 و2030.



وحرصا على تقريب معاهد التكوين الشرطي من المتدربات والمتدربين، ودعم الجهوية في مجال التكوين، من المرتقب أن تعرف السنة المقبلة افتتاح مدرستي التكوين الأمني بكل من الدار البيضاء ومراكش، لتعزز منظومة التكوين الأمني التي يسهر عليها حاليا المعهد الملكي للشرطة بالقيطيرة ومدارس التكوين بكل من طنجة ووجدة وفاس وبوقنادل والفوارات والعيون.



ومواصلة لمشروع رقمنة مصالح الأمن الوطني وربطها بقواعد البيانات المركزية، يرتقب أن تشهد سنة 2024 الانتهاء من تعميم النظام المعلوماتي الخاص بتدبير قضايا الجنايات والجنح على جميع دوائر الشرطة، وكذا مواصلة رقمنة مصالح الشرطة القضائية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تعميم الفرق المتنقلة لإنجاز بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية على صعيد جميع القيادات الجهوية، بغرض تقرب خدمات الوثائق التعريفية من ساكنة المناطق البعيدة جغرافياً.

وعلى مستوى دعم بنيات القرب دائماً، تعتزم مصالح الأمن الوطني بناء مقرات أمنية جديدة تتلاءم وانتظارات المواطنين، من بينها بناء مقر جديد لمفوضية الشرطة ببني بوعياش التابعة للأمن الجهوي بالحسيمة، ومقر المفوضية الخاصة بضريح محمد الخامس بالرباط، وبناء مقر المنطقة الأمنية الثالثة بالرباط، فضلاً عن إحداث مختبرات جهوية لتحليل الآثار الرقمية بعدد من القيادات الأمنية على المستوى اللامركز.

وفي الشق المتعلق بتحفيز الموظفين، إيماناً من المديرية العامة للأمن الوطني بأن النهوض بأوضاع مواردها البشرية الشرطية هو المدخل الأساسي لتجويد الخدمة الأمنية، فيرتقب أن تشهد السنة المقبلة بناء مصحة طبية نموذجية بالمقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني الذي أشرفت عملية تشييده على الانتهاء، ستنضاف إلى جانب المركز الطبي للأشعة والتحليلات الطبية بالرباط والمراكز الصحية الجهوية للأمن الوطني، والتي تتحدد مهمتها في تنويع العرض الصحي المقدم لأسرة الأمن الوطني.

كما تعكف مصالح العمل الاجتماعي للأمن الوطني على إنهاء الدراسات الخاصة بتنزيل مشروع بناء مركزين للاصطياف بكل من مارتيل ومولاي بوسلهام، في أفق الشروع في تشييد هذه المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدماتي لفائدة أسرة الأمن الوطني.

وعلى مستوى التواصل الأمني، تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني تنظيم النسخة الخامسة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني بمدينة أكادير خلال السنة القادمة، بالتزامن مع تخليد الذكرى 68 لتأسيس الأمن الوطني، وذلك دأباً على نهجها التواصلي مع عموم المواطنين والمواطنات في مختلف جهات المملكة.

وإذ تستعرض، في الختام، المديرية العامة للأمن الوطني هذه الشذرات من حصيلتها السنوية، في جوانبها التي ترتبط أو تتقاطع مع أمن المواطن وضمان سلامة ممتلكاته، فإنها تجدد التأكيد على التزامها بمواصلة الجهود الرامية لتوطيد الأمن العام، وتدعيم الإحساس بالأمن، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن وللأجنبي المقيم والسائح، فضلاً عن النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لكافة منتسبي أسرة الأمن الوطني.